

الكتاب الدوري رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٥

السيد الأستاذ / رئيس مجلس ادارة
شركة /

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة الى الطلب المقدم للهيئة من بعض شركات السمسرة بطلب الموافقة على استخدام سجل الأوامر الآلي كبديل عن السجل اليدوي فقد قامت الهيئة بوضع الضوابط والشروط التي يجب استيفائها لامكان استخدام سجل الأوامر الآلي بدلا عن السجل المشار اليه وذلك على النحو الآتي :

- يجب أن يتضمن البرنامج المعد لتسجيل أوامر العملاء جميع البيانات التي يجب أن تتوافر في سجل أوامر العملاء اليدوي وذلك وفقا لاحكام المادة ٩١ من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ٩٢.
- يجب أن يقوم البرنامج أتوماتيكياً بتحديد ساعة و تاريخ ورود الأمر عند تسجيل الأمر من قبل المستخدم، وبالتالي يتعين على الشركة التأكد بشكل مستمر من ضبط توقيت وتاريخ البرنامج مع توقيت و تاريخ الجهاز الخادم (إن وجد) وجهاز المستخدم المخصص بتسجيل الأوامر على الحاسب مع التوقيت المحلي .
- يجب ألا يتبع البرنامج إمكانية التعديل بالحذف أو الإضافة في بيانات الأوامر التي سبق إدخالها على البرنامج عدا اختيار نوع الأمر (ساري / موقوف) وخانة الملاحظات وخانة تاريخ وتوقيت التعديل حيث يتم التعديل فقط بتسجيل الأمر من جديد برقم مسلسل جديد وترتيب أولوية جديد وتوقيت جديد أما بالنسبة للأمر القديم فيجب أن يكون للبرنامج القدرة على تغيير حالة الأمر من خلال المستخدم [X] أمر موقوف أو ✓ / أمر ساري) ، وفي حالة اختيار حالة الأمر موقوف لابد من إدخال سبب الإيقاف في خانة الملاحظات التي تقبل التعديل كما يجب إظهار وحفظ تاريخ وتوقيت تغير حالة الأمر في خانة تاريخ التعديل / الإلغاء على أن يظل البرنامج محتفظ ببيانات الأمر القديم (الموقوف) وكذلك بيانات الأمر الجديد ومن هذا فان الحقوق التي تقبل التعديل

على شاشة الأمر هي حالة الأمر واللاحظات وتوقيت تغيير الحالة فقط مع الإشارة برقم مسلسل الأمر القديم في بيانات الأمر الجديد .

- يجب أن يقوم البرنامج من خلال المستخدم بطباعة كشف سجل الأوامر المسجلة خلال اليوم موضح فيها توقيت و تاريخ الطباعة و تاريخ الجلسة مرتبة حسب مسلسل ورود الأمر وساعة الورود على أن تتم الطباعة بعد انتهاء العمل اليومي ويتم الاحفاظ بهذه الكشوف المطبوعة في ملف خاص بالشركة حيث يتم التوقيع عليها من قبل المسؤول عن الشركة وختتها بخاتم الشركة بحيث يحتوي السجل المطبوع على كافة البيانات الموجودة في سجل الأوامر اليدوي طبقاً لحكم المادة سالفه الذكر .

- لابد ان يحتوى البرنامج على امكانية طباعة امر البيع او الشراء المقدم من قبل العميل لشركة السمسرة وتوقيعه من قبل العميل بعد طباعته مباشرة على ان يحتوى الامر على رقم مسلسل غير قابل للتعديل يقوم البرنامج بتحديده اوتوماتيكيا وعلى أن يبدأ هذا الرقم المسلسل من رقم ١ مع بداية كل سنة مالية وأيضاً تاريخ وتوقيت تسجيل الأمر و تاريخ وتوقيت طباعته.

- يجب أن يتم الاحفاظ ببيانات الأوامر على الحاسب الآلي بشكل دائم وتاريخي ، وتجهيز الحاسب الآلي المستقبل لهذه الأوامر بسعة تخزينية مناسبة .

- يجب أن تتبع الشركة قواعد تأمين البيانات الخاصة بالحاسب الآلي بأخذ نسخ احتياطية من قواعد البيانات التي تحتوي على سجل الأوامر الإلكتروني عن طريق موظف مختص بهذه المهمة على وسائل تخزين خارجية ملائمة ثم حفظ هذه الوسائل بشكل آمن بعيداً عن مخاطر السرقة والحرق حتى يتسعى للشركة استرجاع بيانات أوامرها في حالة تعرض النظام للانهيار لأي سبب فني عارض .

ونفضلوا بقبول وافر الاحترام ..

٢٠٠٥/١٠/٥ تحريري

نائب رئيس الهيئة

(د / احمد سعد عبد اللطيف)